

سنة أولى غير مثمرة لبايدن في البيت الأبيض الإستراتيجية الأميركية في المنطقة والعالم

لا يبدو الرئيس الأميركي جو بايدن بعد مرور عام على وصوله الى البيت الأبيض في وضع جيد، ولا تبدو السياسة الأميركية الخارجية في أفضل حالاتها. بايدن، الرئيس الأكبر سناً في تاريخ الرؤساء الأميركيين يعاني من تراجع التأييد الشعبي له بشكل كبير، لم يعرفه أي رئيس أميركي في سنته الأولى

يعاني الرئيس الأميركي أيضاً من ضغوط وانقسامات داخلية، داخل حزبه الديمقراطي ومع الحزب الجمهوري، وهاجس الانتخابات النصفية نهاية هذا العام، في وقت تسود سياسته وخطته الخارجية التخطيط والغموض وما زالت في مرحلة تحديد الأولويات والاهداف.

تحظى صحة الرئيس الأميركي باهتمام كبير بسبب تقدمه في السن وانتقادات الجمهوريين الذين استغلوا ما يزعمون انه تدهور في قدراته العقلية والبدنية. خلال حملة عام 2020، اثار الرئيس دونالد ترامب مرارا اسئلة حيال لياقة بايدن للمنصب، واطلق عليه لقب "سليبي جو". وسرعان ما قامت قاعدة ترامب بالهجوم السياسي، حيث ادلى البعض بتعليقات مستترة حول الفطنة العقلية لبايدن، وقدم آخرون تعليقات أكثر صراحة. بعد المؤتمر الصحافي الاول لبايدن في آذار، على سبيل المثال، غردت النائبة الجمهورية لورين بويرت: "الرئيس الذي يعاني التدهور المعرفي هو خطر على الامن القومي".

لا يعاني بايدن من مشاكل صحية، لكنه يعاني من تدهور حاد في شعبيته اثر سلسلة من القرارات الخارجية ومشاكل السياسة الداخلية التي يواجهها حالياً في الكونغرس. وظهر آخر استطلاع للرأي ان 36 في المئة فقط من الأميركيين يوافقون على أداء بايدن. تظهر هذه الارقام تراجعاً كبيراً في شعبيته مقارنة بارقام الصيف الماضي حين دعمه 54 في المئة من الأميركيين.

ارقام غير مطمئنة للبيت الأبيض ولا للديموقراطيين، إذ انها تأتي في وقت يعاني

فيه الحزب من انقسامات حادة عرقلت من اجندة بايدن الداخلية والوعود الانتخابية التي تعهد بها للاميركيين، في ظل الانشقاقات العميقة بين شقيه التقدمي والمعتدل. وفيما تعود اسباب هذا التدهور في شعبية الرئيس الى اسباب مختلفة، بدءاً من فيروس كورونا مروراً بالانسحاب من افغانستان وازمة الغواصات مع فرنسا وصولاً الى اجندته الداخلية، الا ان ارقام الاستطلاع اظهرت بوضوح امتعاض الأميركيين من تعامله مع الاقتصاد. إذ اشارت الى ان 47 في المئة فقط منهم يدعمونه في هذا المجال في تراجع كبير عن شهر اذار حين اعرب 60 في المئة من الأميركيين عن موافقتهم على تعاطي بايدن مع الاقتصاد.

جاء الفوز النسبي في انتخابات محلية الذي حققه الحزب الجمهوري في هذه المرحلة، ليعطي الحزب زخماً وتشجيعاً في الانتخابات العامة التشريعية التي ستجري في تشرين الثاني من العام المقبل، وليس مستحيلاً ان يتمكن هذا الحزب من السيطرة على مجلس النواب الذي يتمتع فيه الديمقراطيون حالياً بأكثرية ضئيلة، ومن السيطرة أيضاً على مجلس الشيوخ، حيث هنالك حالياً مساواة في عدد الاعضاء بين الحزبين، والصوت الراجح تحدده نائبة الرئيس الأميركي التي هي الرئيس الفعلي لمجلس الشيوخ، مما يعني انه، في حال خسر الديمقراطيون مقعداً واحداً في الانتخابات المقبلة، وهذا امر محتمل في ظل الظروف الراهنة، فان برامج الرئيس بايدن ستعرض لمزيد من العرقلة، مما سيؤدي الى صعوبة كبرى لاعادة انتخابه عام 2024، او لا يصلح

رئيس من الحزب الديمقراطي اذا قرر بايدن عدم الترشح. عندما اصبح بايدن رئيساً للولايات المتحدة، افترض محللون وخبراء عبر العالم ان ادارته ستدير علاقات واشنطن مع الدول بطريقة منضبطة ومتطورة ويمكن التنبؤ بها، وسينتهي عصر الذاتية والانانية والديبلوماسية غير المنضبطة التي اتسم بها عهد سلفه دونالد ترامب. وتفاعل كثيرون بشعار بايدن: "اميركا عادت" بدلا من شعار ترامب: "اميركا اولاً". وكانت التوقعات ان الديبلوماسية ستحل محل القوة العسكرية كسياسة خارجية لادارة بايدن، وبالتالي توقع عمليات سياسة خارجية سلسة ومستقرة. لكن الامور لم تمض قدماً بهذه التوقعات المتفائلة، إذ كانت هناك اخفاقات مثيرة للقلق، ابرزها طريقة التعامل في افغانستان. فرغم قرار الانسحاب، الذي يصفه بعض المناصرين بالشجاع، فان طريقة تنفيذ الانسحاب وفك الارتباط الأميركي في افغانستان، اثارا الكثير من الانتقادات اللاذعة. وكان الاحباط من ان قيادات الاستخبارات والبنتاغون والامن القومي الأميركي كان في امكانهم القيام بعمل افضل لتبديد مخاوف الحلفاء في اثناء تنفيذ هذا الانسحاب.

القلق أيضاً يسود الاوساط الأميركية حول المحادثات مع ايران، مما دفع عدداً من المراقبين لمقارنة غير مريحة بين سياسة بايدن وسلفه ترامب في هذا الملف. فالمحادثات غير المباشرة في فيينا لم تفض الى تحقيق اي نتائج بسبب مزيج من الشكوك المتبادلة بين واشنطن وطهران، وسياسات



الرئيس الأميركي جو بايدن.



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

المراوغة الإيرانية في مقابل خجل الادارة الأميركية وتراجعها ورغبتها في تحقيق اتفاق تشعر فيه بانجاز سياسي. ويبدو ان ادارة بايدن تحاول بلورة نسخة جديدة من الضغوط القصوى مع اسرائيل لفرض مزيد من الضغوط على ايران. ويخشى محللون من ان اي توجه نحو رفع العقوبات المفروضة على طهران، لن يؤدي الا الى تقوية الحكومة الإيرانية المتشددة. ولا يزال

”
بايدن يعاني
هبوطاً حاداً في
شعبيته ويعيش هاجس
الانتخابات النصفية



القلق حول توجهات الادارة في ملف ايران النووي، خصوصاً وان القوة العسكرية الأميركية غير مطروحة فعلياً على الطاولة، رغم تحركات ايران لامتلاك اسلحة نووية. اشار بايدن تكررًا الى انه ينوي اقرار تغييرات جذرية في الديبلوماسية الأميركية، بعيداً من السياسات التي انتهجها سلفه ترامب على الساحة الدولية. لكن اللافت انه في ما يخص الشؤون الدولية، يتشارك ترامب وبايدن في قناة واحدة تدور حول ان الصين تحظى بالاولوية القصوى في جدول الاعمال الديبلوماسي الأميركي.

ومع ان طبيعة التنافس بين بكين وواشنطن تختلف عن ذلك الذي كان مشتعلًا بين موسكو وواشنطن في اثناء الحرب الباردة (لا تقود الصين تحالفاً عسكرياً عالمياً، اضافة الى انها لا تسعى الى تدمير الرأسمالية، اهما يتركز اهتمامها على استغلال ادواتها لتصبح القوة العالمية الاولى)، يظل هذا التنافس بين بكين وواشنطن التوجه الجيوسياسي الاهم خلال السنوات المقبلة. ومن الواضح تماماً ان الخوف من تنامي قوة الصين يشكل العامل الرئيسي المحرك للديبلوماسية الأميركية. اسابيع، وقع بايدن على الموازنة الدفاعية الاضخم لعام 2022 بقيمة 768.2 مليار دولار، رغم تنفيذ القوات الأميركية العديد من الانسحابات وتقليص عملياتها القتالية في مناطق كانت مسرحاً لعمليات عسكرية على مدى العقدين السابقين، ابرزها الانسحاب من افغانستان، وانتهاء الدور القتالي للقوات الأميركية في العراق.

غير ان زيادة تركيز الولايات المتحدة على التحديات التي تمثلها الصين وروسيا، واطار الهجمات السيبرانية، والتحديات التي تواجهها في الفضاء، فرضت على الادارات الأميركية المختلفة، وعلى رأسها وزارة الدفاع، طلب تمويلات اضافية للتصدي لها، لما تشكله من تهديدات جدية للبنية التحتية. فكانت هذه الزيادة القياسية في حجم الانفاق العسكري. في المقابل، يتصاعد خطاب بكين العدائي، وتستمر مخططات تعزيز القوة

بعد عقدين من احداث الحادي عشر من ايلول، ابقت الولايات المتحدة اخيرا على مسافة مناسبة عن الشرق الاوسط، وتحول الان تركيزها الاستراتيجي نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ الاوسع. قامت رؤية ادارة بايدن لمنطقة الشرق الاوسط على اساس اولوية التوجه شرقا مع التأكيد على ان المنطقة تبقى مهمة وحساسة، حتى مع تراجع مكانتها في الاعتبارات الموضوعية الاميركية المباشرة. على ضوء تلك الرؤية انبثقت استراتيجيا الادارة للمنطقة، والتي يمكن تلخيص اهم مندرجاتها في النقاط التالية:

- تجنب الانخراط والتورط المباشر، والسعي الى الانكفاء التدريجي من دون الاضرار بالمصالح الحيوية.

- اعتماد القيادة من الخلف، عوضا عن المباشرة والحضور العسكري الكثيف، والابتعاد من سياسة تشكيل مجتمعات حلفائها من الداخل التي اهتمت بها الادارات الاميركية السابقة.

- التركيز على ما سمي دبلوماسية الحد الاقصى وتعزيزها للضغط على خصومها، وبناء شراكات وتحالفات.

- حفظ امن الحلفاء، وفي مقدمهم اسرائيل، وتعزيز مسار التطبيع، او ما عرف بمشروع ابراهام، ودعمه عمليا.

- تخفيض الالتزام العسكري المباشر في المنطقة والتعويض عنه بقوات الدعم السريع، ومواجهة الارهاب ومنع تمدده.

- استمرار العمل بورقة الضغط الاقتصادي والعقوبات في مواجهة خصومها.

- العمل على احتواء ايران والحد من نفوذها بمقاربة ما دون عسكرية، والعودة الى الاتفاق النووي معها، باعتبار ان هذا الاتفاق سيشكل مدخلا للتفاوض والتفاهم الشامل مع ايران حول قضايا المنطقة.

- منع الصين وروسيا من زيادة نفوذهما في المنطقة من دون تفاهم تحدد واشنطن اطاره.

المنطق، يجب ان تتصدى الولايات المتحدة لقوة الصين العسكرية ونفوذها الاقتصادي وفكرها الايديولوجي في الشرق الاوسط واي اماكن اخرى، كي لا تصبح بكين بديلة من واشنطن كقوة عظمى عالمية بارزة. لكن رغم الانسحاب الاميركي الجزئي من الشرق الاوسط، تصبح هذه المنطقة جزءا من ساحات المنافسة بين واشنطن وبكين. يذكر هؤلاء المحللون استثمارات الصين في المنطقة، واتفاقاتها التجارية الثنائية مع القوى الاقليمية، وقاعدتها العسكرية في جيبوتي، وعلاقتها المتوسعة مع ايران، كدليل على التهديدات الجديدة والخطيرة التي يواجهها الامن الاميركي.

” التركيز الاميركي تحول الى منطقة المحيطين الهادئ والهندي والشرق الاوسط لم يعد اولوية “



المفاوضات الاميركية - الايرانية شوك متبادلة.

الاقتصادية للشراكة الوثيقة بين البلدين. بالنسبة الى الهند، يمكن ان يكون التحالف العسكري مع اميركا طوق نجاة في ظل موقف الصين الاقليمي المتزايد القوة، الذي اسفر بالفعل عن مناوشات عسكرية في عامي 2017 و2020. بالنسبة الى اميركا، تكسب واشنطن حليفا نوويا، وشريكا تجاريا واقتصاديا صاعدا، وملتزمًا القدر نفسه بضمان عدم هيمنة الصين على منطقة المحيطين. في حين ان اليابان واستراليا حليفتان لاميركا منذ عقود، فان الهند، العضو الرابع في الحوار الرباعي، عضو جديد في نادي الدول التي يمكنها الادعاء بانها حليفة لواشنطن.

حدث تحول في معايير السياسة الخارجية الاميركية. لم يعد الشرق الاوسط على رأس اولويات واشنطن. خفضت الولايات المتحدة عدد القوات الاميركية في العراق، وتعهد الرئيس الاميركي جو بايدن التركيز على عدد صغير من الاهداف في المنطقة. في ظل تنفيذ هذه الخطة، يحذر محللون وخبراء اميركيون من حرص الصين على اخذ مكانة الولايات المتحدة في منطقة سيطرت عليها واشنطن لفترة طويلة. وفق هذا



رغم الانسحاب من افغانستان كانت ثمة ملاحظات على طريقة حصوله.

وينودلهي. فضلا عن ذلك، فان الهجمات الصينية على الحدود الهندية في جبال الهيمالايا خلال الاعوام الماضية اقنعت الهند بأن التعاون مع الاميركيين مفيد للغاية. كما ان علاقات الرئيس بوتين مع "طالبان"، التي لا تثق بها الهند، وعلاقات بوتين مع الصين اكبر خصم لها، تشجعها على الاقتراب اكثر من الولايات المتحدة.

تقوم الولايات المتحدة حاليا ببناء تحالف قوي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ليكون مثابة دفاع متقدم ضد الصين، وابقاء المنطقة مفتوحة امام التجارة. يقول الدكتور مقتدر خان، الاستاذ في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة ديلاوير، ان الحوار الامني الرباعي، وهو حوار استراتيجي غير رسمي يضم الولايات المتحدة واليابان واستراليا والهند يمثل تحالفا هائلا، اذ يضم قوتين نوويتين (اميركا والهند)، و3 من اقوى 5 جيوش في العالم، و3 من اكبر 6 اقتصادات في العالم، ونتاجا محليا اجماليا باكثر من 30 تريليون دولار، اي اكثر من ضعف ناتج الصين. وتدرك الهند والولايات المتحدة الميزات الاستراتيجية والفوائد

” الموازنة الدفاعية الاضخم في تاريخ اميركا لمواجهة تحديات الصراع مع الصين “

دولة محورية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اخيرا وعلى نحو قاطع، انها انحازت الى جانب الولايات المتحدة في خصم المنافسة بين القوتين العظميين. في العام الماضي انتقلت الهند بوضوح الى تحالف يضم اوستراليا واليابان والولايات المتحدة، الذي يطلق عليه "الحوار الامني الرباعي" لارساء التوازن امام القوة الصينية، علما ان واشنطن سعيدة ببناء علاقات اوثق مع الهند.

انتصار "طالبان" في افغانستان جعل ان الولايات المتحدة لم تعد في حاجة الى اقامة علاقات وثيقة بباكستان، منافس الهند الاقليمي منذ فترة طويلة. ويزيل ذلك عقبة رئيسية امام توثيق العلاقات بين واشنطن

العسكرية الدفاعية والهجومية، حيث تستثمر بكين امولا كثيرة في تقوية الجيش والتكنولوجيا، التي تهدف الى تحدي الولايات المتحدة بشكل مباشر.

يتصاعد الحديث في الولايات المتحدة عن نفوذ الصين ودورها، وما قد تمثله من تهديد استراتيجي للبلاد، ليشمل ليس الدوائر السياسية والعسكرية والاستخبارات الاميركية فقط، بل الرأي العام الاميركي ايضا. انضم النزاع على الفضاء الى مجال المنافسة معها، في ظل تقديرات تشير الى ان الصين قد تصبح القوة الفضائية المنافسة لاميركا والمهيمنة بشكل اكبر في حلول نهاية العقد الحالي. واعلن البنتاغون في تقرير سابق، ان الصين تحرز تقدما في تطوير الصواريخ والاسلحة الالكترونية التي يمكن ان تستهدف الاقمار الصناعية ذات المدارات العالية والمنخفضة. وفي تقرير سنوي اخر، اصدرته الاستخبارات الاميركية، ذكر ان سعي الصين لتصبح قوة عالمية، يعد التهديد الاكبر للامن القومي الاميركي. اضاف ان جهود روسيا لتقويض النفوذ الاميركي، وتقديم نفسها كطرف رئيسي على المسرح الدولي، تعد تحديا رئيسيا ايضا. وقال التقرير ان الصين وروسيا تمثلان التحديين الرئيسيين، في حين ان ايران وكوريا الشمالية تشكلان مصدر خطر على الامن القومي الاميركي.

التطور الابرز على صعيد الامن الدولي داخل آسيا عام 2021 كان الاعلان في 15 ايلول عن "اوكوس"، شراكة امنية بين الدول الانغلو - ساكسونية الثلاث: اوستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مما شكل مفاجأة لبقية دول العالم. اتفاق "اوكوس" سيحافظ على ميزان القوى البحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على المدى المنظور. فقد ابدت الولايات المتحدة نيتها الحفاظ على تفوقها البحري في مواجهة التهديد الذي تشكله الصين، التي تتبع سياسات قوية على نحو متزايد. ومن خلال "اوكوس"، اظهرت اوستراليا، وهي